القنابل البرميلية .....أكثر من ٣٣٠ قنبلة برميلية سقطت فوق مدينة داريا لوحدها

مجال التقرير :

رصد وتوثيق تعرض مدينة داريا في محافظة ريف دمشق للقصف العنيف بالبراميل المتفجرة خلال الفترة بين ٣١/كانون الأول/٢٠١٣ وحتى ٢٠/شباط/٢٠١٤

المقدمة:

تقع داريا في ريف دمشق غربَ العاصمة بحوالي/ ٨ كم/

تعتمد منهجية التقرير على التحقيقات التي أجراها فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان في محافظة ريف دمشق مع عدد من الأهالي و الناشطين حيث يحتوي على رواية شاهدي عيان مسجله في التقرير إضافة إلى الأخبار و الصور والفيديوهات التي تصلنا بشكل شبه يومي خلال تلك الفترة عبر ناشطين وإعلاميين متعاونين وقد تم أرفاقها ضمن التقرير وقد تم مراجعتها و تدقيقها من قبل مختصين في الشبكة السورية لحقوق الأنسان ، حيق لم يتمكن أحد من أعضاء الفريق من زيارة المدينة في فترة إعداد التقرير ، ونشير إلى أنه قد تم تغيير اسماء الشهود بناء على رغبتهم من أجل السلامة .

التفاصيل :

بعد استخدام القوات الحكومية الكثيف للقنابل البرميلية في محافظة حلب التي تم تدمير قسم كبير من أحيائها و قتل و جرح الآلاف بحسب عدة تقارير سابقة خاصة في استهداف محافظة حلب ،وسط صمت دولي شبه مطبق وبشكل خاص من مجلس الأمن الدولي الذي مازالت عباراته بشأن سورية فضفاضة للغاية فيما يتعلق باستخدام مثل هذا النوع من الأسلحة العشوائية بامتياز والتي لاتحقق سوى القتل و الدمار دون أي هدف عسكري محدد و دقيق ، كل هذا شجع الحكومة السورية للتوسع في استخدام القنابل البرميلية وانتقلت إلى محافظة درعا كما حصل في بلدة المزيريب و بلدة تسيل ، واستخدمت بشدة وبشكل واسع جدا لقصف مدينة داريا في ريف دمشق فقد رصدنا خلال فترة إعداد هذا التقرير تعرض هذه المدينة إلى مالايقل عن ٣٣٠ قنبلة برميلية أدوت بحياة ٢٩ شخص بينهم ٧ نساء و ٧ أطفال ، كما أصيب قرابة ال ٢٥٠ آخرين ،

وسبب العدد المنخفض للضحايا كون أغلب أهالي مدينة داريا البالغ عددهم تقريبا ١٧٥ ألف قد نزحوا عنها ولم يبقى فيها سوى أقل من ٨ آلاف شخص .
وقد تجاوز عدد القنابل البرميلية التي استخدمتها القوت الحكومية في مختلف المحافظات السورية مالايقل عن ٥٣٧٥ برميلا راح ضحيتها ٦٤٩٣ شخص أكثر من ٩٧٪ بينهم من المدنيين .
كما تسببت في دمار مالايقل عن ٥٨٤٠ مبنى بينهم مدارس و مشافي و مساجد وكنائس حيث سقطت معظم القنابل البرميلية ضمن أحياء سكنية .

في مدينة داريا لوحدها تم تسجيل مالايقل عن ١٥٠ قنبلة برميلية منذ ٣١/كانون الأول/٢٠١٣ حتى ١٥/كانون الثاني/٢٠١٤ ،وعندما تمكن مقاتلين من المعارضة المسلحة من اسقاط إحدى الطائرات المروحية التي كانت تلقي بالبراميل المتفجرة توقف القصف بعدها لثمانية أيام حتى تاريخ ٢٢/كانون الثاني/٢٠١٤ بعد ذلك عاودت القوات الحكومية القصف بالبراميل المتفجرة وقد وصل معدل في بعض الأيام إلى ٢٢ قنبلة برميلية في اليوم الواحد وذلك في نهاية شهر كانون الثاني .
تواصلت الشبكة السورية لحقوق الانسان مع الناشط الميداني مهند ابو الزين من مدينة داريا وافاد الشبكة بروايته عن الاوضاع التي عاشتها المدينة في تلك الفترة :
« بدأ القصف الجوي بالبراميل المتفجرة على المدينة من يوم رأس السنة أي في ٣١-١٢-٢٠١٣ وسقط البراميل الاول على كنيسة مارتقلا وسط المدينة وتلى ذلك سقوك ثلاث براميل اخرى واستمر القصف عشرة أيام بوتيرة ٤ الى ٦ براميل يومياً ومكان الاستهداف كان مركزا على التجمعات السكنية المدنية في جنوب ووسط المدينة و خلال كل هذه الفترة لم يكن هناك أي اشتباكات مع عناصر الجيش الحر ولكن كان سبب هذه الحملة هو تقدم الجيش الحر قبلها على حدود درايا مسافة ١ كيلومتر فكان القصف انتقامياً. بعدها تمكن الثوار من اسقاط طائرة مروحية كانت تقصفنا بالبرميل فتوقف القصف علينا ثمانية ايام قبل انو يعود بوتيرة اعنف من السابق»

« داريا محاصرة من قبل قوات النظام منذ ما يقارب ١٥ شهرا ولا يسمح بالدخول او الخروج من المدينة ولا يستطيع الناس النزوح الا الى الملاجئ والاقبية المتوفرة لدينا والتي اصبحت سكنهم الدائم نتيجة القصف المتواصل بلغ عدد الجرحى خلال الشهر الاول اكثر من ٦٠ مصاب بينهم نساء واطفال اضافة الى العديد من الناس الذين اخرجناهم من تحت الانقاض وهم يعاونون من رضوض عديدة ،القصف البرميلي استهدف أيضا بعض المراكز الحيوية التابعة للثوار كمركز الشرطة والمكتب الاعلامي والمطعم التابع لهم ولكن استهدافه للمساكن المدنية كان اكبر مما زاد من جرحى النساء و الاطفال «
على الرغم من صدور قرار في مجلس الأمن بتاريخ ٢٢/شباط/٢٠١٤ تم تبنيه بالاجماع نص بشكل واضح على وضع حد للاستخدام العشوائي عديم التمييز للأسلحة في المناطق المأهولة وأشار تحديدا إلى القنابل البرميلية إلا أن شيئا ما لم يتغير على الإطلاق وقد تحدث القرار عن اتخاذ اجراءات ضرروية في حال عدم الالتزام بما نص عليه القرار .

يقول حسام وهو أحد الناشطين الإعلاميين في مدينة داريا للشبكة السورية لحقوق الانسان :
«بدأت الحملة مع نهاية العام بتاريخ ٣١-١٢-٢٠١٣ ولا تزال مستمرة ,القصف البرميلي بدأ بوتيرة منخفضة نوعاً ولكنها

تصاعدت مع الوقت والنسبة الاعلى للقصف يستهدف التجمعات السكنية المدنية أكثر من استهدافه تجمعات الثوار حيث تم استهداف المشفى الميداني عدة مرات ومخفر الشرطة والمطبخ المركزي ، داريا باتت مختبر للاسلحة لم يبقى سلاح يمتلكه النظام لم يتم تجريبه في داريا ولكن البراميل المتفجرة هي صاحبة الطاقة التدميرية الاكبر فأي بناء مؤلف من طابقين يتدمر بكامله في حال أصيب ببرميل متفجر .

تكمن المشكلة في الحصار المفروض على المنطقة وبالتالي عدم وجود مكان ينزح اليه المدنين وذلك باعتبار ان القصف غالبا ما بين الساعة ٩ صباحا حتى ٦ مساء وهو الوقت الذي يشهد تحرك الناس في المدينة . ازداد الدمار بنسبة كبيرة خلال الفترة الواقعة بين بداية العام الحالي حتى منتصف شهر شباط وبلغ عدد الابنية المدمرة في داريا ٥٠٪ حتى الأبنية التي لم تدمر بشكل كامل فهي هندسياً غير صالحة للحياة «

الملحقات و المرفقات :

أسماء وصور و فيديوهات للضحايا الذين قضوا اثر القصف بالبراميل المتفجرة

تمكن فريق الشبكة السورية لحقوق الانسان من توثيق مقتل ٢٩ شخص بينهم ٧ سيدات و ٧ أطفال رابط يحوي اسماء

الضحايا

رابط يحوي مجموعة واسعة من الصور و مقاطع الفيديو الخاصة بتوثيق الدمار والمصابين في داريا

الاستنتاجات :

١. تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان بأن القصف على مدينة داريا كان عشوائيا وقد وجه في معظم الأحيان ضد أفراد مدنيين عزل ، وبالتالي فإن القوات الحكومية والشبيحة قامت بانتهاك أحكام القانون الدولي لحقوق الانسان الذي يحمي الحق في الحياة. إضافة إلى أنها ارتكتبت في ظل نزاع مسلح غير دولي فهي ترقى إلى جرئم جريمة حرب وقد توفرت فيها كافة الأركان .

٢. أيضا ترى الشبكة السورية لحقوق الإنسان بأن ماحدث في المتثل في جريمة القتل التي هي تؤدي إلى جريمة ضد الإنسانية ، لأنها ليست الحاله الأولى بل أصبحت حدثا شبه يومي وعلى نحو يشمل مختلف المحافظات السورية فهي منهجية و واسعة الانتشار .

٣. إن الهجمات العشوائية التي قامت بها القوات الحكومية تعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العرفي، ذلك أن القوات الحكومية أطلقت قذائف على مناطق مأهولة بالسكان ولم توجهها إلى هدف عسكري محدد.

٤. إن تلك الهجمات، ولا سيما عمليات القصف، قد تسببت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضرر بالأعيان المدنية. وهناك مؤشرات قوية جدا تحمل على الاعتقاد بأن الضرر كان مفرطاً جدا إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.

٥. إن حجم المجزرة ، وطبيعة المجازر المتكررة، ومستوى القوة المفرطة المستخدمة فيها ، والطابع العشوائي للقصف والطبيعة المنسقة للهجمات لايمكن أن يكون ذلك إلا بتوجيهات عليا وهي سياسة دولة .

التوصيات :

إلى الأمم المتحدة و مجلس الأمن

١. إحالة الوضع في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية والتوقف عم تعطيل القرارت التي يفترض بالمجلس اتخاذها بشأن الحكومة السورية لأن ذلك يرسل رسالة خاطئة إلى جميع الدكتاتوريات حول العالم ويعزز من ثقافة الجريمة.

٢. فرض عقوبات عاجلة على جميع المتورطين في الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان .

٣. الزام الحكومة السورية بادخال جميع المنظمات الإغاثية و الحقوقية و لجنة التحقيق الدولية و الصحفيين وعدم التضييق عليهم

٤. ضمان عدم توريد جميع أنواع الأسلحة إلى الحكومة السورية لأنها تستخدم في هجمات واسعة ضد المدنيين .

٥. يتوجب على مجلس الأمن تحمل مسؤولياته في حفظ الأمن و السلم الأهلي في سورية لأن الانتهاكات التي قامت بها الحكومة السورية تشكل تهديدا صارخا للأمن و السلم الدوليين .

٦. ادراج المليشيات التي تحارب إلى جانب الحكومة السورية والتي ارتكبت مذابح واسعة كحزب الله و الألوية الشيعية الأخرى و جيش الدفاع الوطني و الشبيحة على قائمة الإرهاب الدولية ، إضافة إلى تنظيم دولة العراق و الشام التي ارتكبت جرائم عديدة في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة .

٧. تطبيق مبدأ « حماية المدنيين « الذي أقرته الجميعة العامة للأمم المتحدة على الحالة السورية عام ٢٠٠٥ و نؤكد بأن هذا المبدأ إن لم يطبق في سورية فأين سوف يطبق .

٨. التوقف عن اعتبار الحكومة السورية طرفا رسميا «بعد أن ارتكبت جرائم ضد الإنسانية « فيما يتعلق بالجانب الإغاثي و التوقف عن امدادها بالقسم الأكبر من المساعدات المالية و المعنوية والتي غالبا لاتصل لمستحقيها بل للموالين للحكومة السورية .

مجلس حقوق الإنسان :

١. مطالبة مجلس الأمن والمؤسسات الدولية المعنية بتحمل مسؤولياتها في تجاه مايحصل لأبناء الشعب السوري من قتل واعتقال واغتصاب وتهجير .

٢. الضغط على الحكومة السورية من أجل وقف عمليات القتل والتعذيب .

٣. تحميل حلفاء و داعمي الحكومة السورية –روسيا وإيران والصين- المسؤولية المادية والأخلاقية عن ما يحصل من انتهاكات في سورية .

٤. ايلاء اهتماما و جدية أكبر من قبل مجلس حقوق الإنسان تجاه الوضع الكارثي لذوي الضحايا في سوريا .

إلى جامعة الدول العربية

١. فرض عقوبات شاملة على جميع المسؤولين المتورطين في ارتكاب جرائم في سورية و حث كافة دول العالم على ذلك .

٢. زيادة المساعدات الإنسانية وخصوصا على مستوى التعليم و الصحة ، ورعاية مصالح اللاجئين السوريين في الدول

العربية

٣. مطالبة مجلس الأمن بتنفيذ التوصيات الواردة أعلاه .

٤. الطلب من مجلس حقوق الإنسان والأمم المتحدة من إعطاء قضة وقف القتل اليومي حقها من الاهتمام والمتابعة.

٥. الاهتمام الجدي و البالغ بهذه القضية و وضعها في دائرة العناية و المتابعة الدائمه و محاولة الاهتمام ورعاية ذوي الضحايا ورعايتهم نفسيا و ماديا و تعليميا .

٦. الضغط السياسي والدبلوماسي على حلفاء الحكومة السورية الرئيسيين –روسيا وإيران والصين- لمنعهم من الاستمرار في توفير الغطاء و الحماية الدولية و الساسية لكافة الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري وتحميلهم المسؤولية الأخلاقية والمادية عن كافة تجاوزات الحكومة السورية

إلى الحكومة السورية

١. التوقف الفوري عن كافة انتهاكات حقوق الانسان.

٢. احترام التزاماتها الدولية المتمثلة بحماية المدنيين وقت الحرب، واحترام قواعد القانون الدولي الانساني بموجب توقيعها على نظام روما الأساسي ، واحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان.

٣. السماح الفوري لدخول لجنة التحقيق الدولية و تسهيل عملها و التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان و المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان .

لجنة التحقيق الدولية

على لجنة التحقيق الدولية التوقف عن تصوير النزاع و كأنه بين طرفيين متساويين بالجرائم و القوة و مركزية القرار ، وأن تصف الجرائم كما وقعت ودون تخفيف من حدتها لأغراض سياسية ، كما يتوجب على اللجنة زيادة كوادرها المختصين بالشأن السوري نظرا لحجم الجرائم التي ترتكب يوميا مما يمكنها من توثيق أوسع وأشمل

Syrian Network For Human Rights
الشبكة السورية لحقوق الإنسان